



ALAWUC/NE/04
March 2004

تقرير
الدورة الثالثة

هيئة الزراعة و استخدام الأراضي والمياه
في الشرق الأدنى

الدوحة ، دولة قطر

9 – 11 مارس/ آذار 2004

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى

LIST OF ALAWUC MEMBER COUNTRIES

قائمة البلدان الأعضاء في الهيئة

AFGHANISTAN	أفغانستان
BAHRAIN	البحرين
CYPRUS	قبرص
EGYPT	جمهورية مصر العربية
IRAN	جمهورية إيران الإسلامية
IRAQ	العراق
JORDAN	المملكة الأردنية الهاشمية
KUWAIT	دولة الكويت
LEBANON	الجمهورية اللبنانية
LIBYA	الجمهورية العربية الليبية
MAURITANIA	موريتانيا
MOROCCO	المملكة المغربية
OMAN	سلطنة عمان
PAKISTAN	باكستان
QATAR	دولة قطر
SAUDI ARABIA	المملكة العربية السعودية
SOMALIA	الصومال
SUDAN	جمهورية السودان
SYRIA	الجمهورية العربية السورية
TUNISIA	تونس
TURKEY	تركيا
UNITED ARAB EMIRATES	الإمارات العربية المتحدة
YEMEN	اليمن

أولا - البنود الافتتاحية

أ - تنظيم دورة الهيئة

1- عقدت الدورة الثالثة لهيئة الزراعة واستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، في الدوحة، قطر، من 9 إلى 11 مارس/أذار 2004 بدعوة كريمة من حكومة قطر. وحضر الدورة 48 مشاركا تفاصيلهم كما يلي: 37 مشاركا من 14 دولة من الدول الأعضاء، إضافة إلى 4 من المراقبين يمثلون ثلاث منظمات دولية و7 مراقبين من 7 منظمات غير حكومية. وترد قائمة أسماء المشاركين في المرفق باء من هذا التقرير.

ب - مراسم الافتتاح

2- افتتح الدورة السيد محمد فهد الفيحاني، مساعد نائب الوزير للشؤون الزراعية، بوزارة الشؤون البلدية والزراعة في دولة قطر، والدكتور محمد إبراهيم البريثن، المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للمنظمة في الشرق الأدنى.

3- رحب السيد محمد الفيحاني بالمشاركين معربا عن شكره لمنظمة الأغذية والزراعة على عقد الدورة الثالثة للهيئة في بلاده وذلك لأول مرة. وأشار إلى التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في إقليم الشرق الأدنى، والتي تشمل ندرة المياه والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، وأطلع المشاركين على الجهود التي تبذلها دولة قطر لتحقيق التنمية الزراعية ضمن نطاق مواردها الطبيعية المحدودة. كما أكد الحاجة إلى وضع سياسات فعالة مثل دمج أراضي المراعي والثروة الحيوانية حرصا على تدعيم وضمان استدامة الموارد، وإلى استراتيجيات تهدف إلى إيجاد البدائل لتخفيف تأثيرات ندرة المياه ومقاومة الجفاف والتصحر.

4- كما أعلن عن افتتاح مكتب ممثلية المنظمة في قطر، شاكرا المنظمة على ما أولته من اهتمام لطلب قطر في هذا الصدد، ومؤكدا استعداد وزارته للتعاون مع الممثلة لما فيه خير الإقليم عامة، ودولة قطر وجه الخصوص.

5- رحب الممثل الإقليمي في كلمته بالمشاركين، ناقلا إليهم تمنيات السيد جاك ضيوف المدير العام للمنظمة لاجتماع مثمر وناجح. وأعرب عن شكره وتقديره لكل ما قدمته وزارة الشؤون البلدية والزراعة في دولة قطر من مساعدات وعلى كرم الضيافة والتسهيلات الممتازة التي هيأتها لعقد دورة الهيئة.

6- كما أوضح الأهمية الكبرى للهيئة التي ظهرت إلى حيز الوجود عام 1997، وطلب من المشاركين إيلاء العناية التامة أثناء الدورة لاستعراض احتياجات الهيئة سعيا إلى زيادة فعاليتها ونفعها لجميع البلدان الأعضاء.

7- كما ألقى د. محمد البريثن الضوء على الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال والمذكرات الإعلامية، مشددا على أهميتها وارتباطها بمعالجة التحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي في الإقليم. وأعرب عن الأمل في أن يتوصل المشاركون إلى توصيات قابلة للتطبيق من أجل تعزيز التنمية الزراعية في الإقليم، وحث البلدان على متابعة هذه التوصيات مؤكدا استعداد المنظمة للتعاون معهم على تنفيذها.

ج - انتخاب الرئيس ونائب الرئيس وتعيين المقرر

8- انتخبت الهيئة بالإجماع السيد محمد فهد الفيحاني مساعد نائب الوزير للشؤون الزراعية في دولة قطر، رئيساً للدورة والسيد مجتبي رجب بيجي من جمهورية إيران الإسلامية، نائباً للرئيس. وتم تعيين السيد مأمون ضو البيت من السودان مقراً.

د - الموافقة على جدول الأعمال

9- تدارست الهيئة ووافقت على جدول الأعمال المؤقت (ALAWUC/04/1)، والجدول الزمني المؤقت (ALAWUC/04/INF/2) بعد إدخال تعديل يقضي بتحويل المذكرة الإعلامية (ALAWUC/04/INF/4)، حول "التكنولوجيا الحيوية" إلى وثيقة للمناقشة.

ثانياً - المسائل المعروضة للمناقشة

أ - الإجراءات التي اتخذت بشأن تنفيذ توصيات الدورة الثانية لهيئة الزراعة والأراضي واستعمالات المياه في الشرق الأدنى

10- عُرضت الوثيقة ALAWUC/NE/04/2 "تقرير عن الإجراءات التي اتخذتها المنظمة بشأن تنفيذ توصيات الدورة الثانية لهيئة الزراعة و استخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى". وأعربت الهيئة عن تقديرها للجهود الممتازة التي بذلتها المنظمة ومكتبها الإقليمي للشرق الأدنى في إعطاء الاهتمام اللازم للتوصيات من خلال تنفيذ برنامج حافل بالأنشطة والمشروعات في السنتين الماضيتين.

11- استعرضت الهيئة الأنشطة الإقليمية التي أنجزتها المنظمة، والتي ركزت على تعزيز الإدارة المستدامة لموارد المياه في الزراعة، بما في ذلك إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والمياه الجوفية، وإدارة المراعي وأراضي الرعي، والتأهب لتخفيف آثار الجفاف، والمشورة في مجال السياسات، وإنتاج المحاصيل والموارد الوراثية للبذور. وعبرت الهيئة عن رضاها على الدعم الذي تلقته البلدان الأعضاء، سواء من خلال البرامج العادية أو البرامج الميدانية، من أجل بناء القدرات على وضع السياسات بشأن إدارة المياه والموارد الوراثية، بما في ذلك المياه الجوفية وتنمية القدرات الفنية على تنفيذها.

12- نظراً لأهمية المياه العادمة المعالجة في توازن الموارد المائية لمعظم بلدان الإقليم، فقد شدد المشاركون على أهمية الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة وعلى وجه الخصوص ما قدمته من دعم للبلدان الأعضاء، سواء بصورة مباشرة أو من خلال الشبكة الإقليمية لإعادة استخدام المياه العادمة في الشرق الأدنى، من أجل بناء قدراتها الفنية والإدارية على استخدام هذه الموارد على أفضل وجه فعالٍ ومأمون.

13- ولاحظت الهيئة بارتياح الأنشطة التي أنجزت لدعم "الشبكة الإقليمية المعنية بالتأهب للجفاف في الشرق الأدنى والبحر المتوسط". وأشادت بتركيز المنظمة على الجفاف ضمن "نهج المجالات ذات الأولوية" خلال العامين الماضيين، ورحبت باستمرار هذا البرنامج خلال الفترة الحالية مع ضرورة التعجيل بإنشاء مركز خبرة إقليمي متميز يُعنى بالجفاف. وحثت المنظمة والبلدان الأعضاء على دعم هذه المبادرة وعلى التعاون من أجل وضع وتنفيذ خطط العمل الخاصة بالتأهب للجفاف وتخفيف وطأته.

14- كما لاحظت الهيئة القائمة الموسعة من الأنشطة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية (المياه والأراضي والمراعي) وفي مجال أراضي المراعي، وخاصة المشروعات التي نفذت في العديد من بلدان الإقليم، إضافة إلى تلك الرامية إلى تنمية قدرات البلدان الأعضاء للتعامل مع البذور المعدلة وراثياً.

15- شددت الهيئة على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين المنظمات والمراكز القطرية والإقليمية والدولية المعنية باستخدام وإدارة الأراضي والمياه، مع إيلاء عناية كافية إلى المراعي وأراضي الرعي، وإدارة المحاصيل، وصيانة التربة وكفاءة نظم توصيل المياه واستخدامها وإدارتها. ومن المسائل الهامة بوجه خاص ضرورة تبادل هذه المنظمات للمعلومات وتنسيق وتوحيد المنهجيات، والمشاركة في البيانات والتنسيق والربط بين قواعد البيانات.

16- **أهابت** الهيئة بالبلدان الأعضاء التي لم تعين بعد "جهة اتصال" للهيئة أن تفعل ذلك، حرصاً على تسهيل الاتصالات وضمان المتابعة الفعالة لأنشطة الهيئة. كما طالبت المنظمة بإرسال خطابات تذكيرية بهذا الشأن إلى الدول التي لم تعين بعد "جهة الاتصال".

17- إدراكاً للمنافع الهامة لإقامة الشبكات لضمان تبادل الخبرات، وتنسيق الأنشطة ومعالجة القضايا ذات الأبعاد الإقليمية، **حثت** الهيئة البلدان الأعضاء على تقديم الدعم الفني والمالي الكافي للشبكات والهيئات التي أنشئت حديثاً. وطلبت منهم، على وجه خاص، إيلاء اهتمام كاف "بهيئة صحة الحيوان في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" كي تتمكن من ممارسة أعمالها.

18- لاحظت الهيئة الاستثمار المحدود الذي توظفه البلدان في قطاع الزراعة والمياه، والتأثيرات السلبية لهذا الوضع على أداء القطاع الزراعي، وخاصة على الأمن الغذائي، وأوصت بأن تعمل البلدان والمؤسسات المالية والجهات المانحة على تغيير الاتجاه الحالي وأن تركز بقدر أكبر على الاستثمار في الزراعة، وعلى وجه الخصوص في مشروعات الأراضي والمياه، من أجل تحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي.

19- ولاحظت الهيئة الجهود التي تبذلها المنظمة لتشجيع الاستثمار من أجل رفع مستوى الأمن الغذائي، من خلال وضع برامج إقليمية للأمن الغذائي، وحثت البلدان على إيلاء اهتمام كاف بهذه البرامج، وعهدت للمنظمة بمهمة الترويج لمزيد من الاستثمارات من أجل الأمن الغذائي في المنتديات المالية الدولية.

20- وأكدت الهيئة بوجه خاص على التوصيات التالية الموجهة للمنظمة وللحكومات، ما لم يذكر خلاف ذلك:

- زيادة الاستثمار في تنمية موارد المياه دون استنزاف لطبقات المياه الجوفية؛
- تقدير إمكانية تنظيم حلقة عمل عن استخدام وإدارة تقنية الري بالضغط لزيادة كفاءة استخدام المياه؛
- تقدير إمكانية تنظيم حلقة عمل عن "دور الجنسين في صيانة وإدارة مستجمعات المياه"؛
- تدعيم الخدمات الإرشادية والاستشارية والمعرفة على مستوى المجتمع من أجل تحسين كفاءة الري وإدارة المياه الخاصة بالزراعة؛
- تقدير إمكانية إنشاء مركز للبحوث والدراسات الخاصة بمعالجة المياه العادمة في الكويت وإعادة استخدامها؛
- التعجيل بإنشاء مركز لبحوث الجفاف وتخفيف وطأته، بالتنسيق مع المنظمات المتواجدة ذات الصلة، وبحث إمكانية دعوة إيران لاستضافة هذا المركز؛

- النظر في تلبية حاجة هيئة صحة الحيوان للشرق الأدنى وشمال إفريقيا لمزيد من الدعم من الحكومات لكي تمارس أعمالها ونشاطاتها؛
- ضرورة أن تعتمد البلدان بصورة عاجلة التصديق على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛
- سرعة دعم وتفعيل دور المنتدى الاستشاري للبذور لإقليم الشرق الأدنى لشمال أفريقيا (CFS-NENA) للمساعدة في توجيه تنمية قطاع البذور في إقليم الشرق الأدنى

الأنشطة المستقبلية ذات الصلة بمجالات عمل الهيئة

نظرا لنطاق عمل الهيئة، ستعتمد الأنشطة المستقبلية إلى معالجة القضايا ذات الصلة والقائمة بالإقليم وفقا للمبادئ التوجيهية التالية:

- استمرار تأكيد ضرورة التجانس والربط بين البرنامج العادي للمنظمة والمشروعات الميدانية.
- ترتيب أولويات التركيز على وضع مشروعات جديدة في الإقليم والمساعدة على تنفيذها.
- التركيز على أنشطة البرنامج العادي التي تحقق زيادة إنتاجية الموارد الطبيعية، من خلال سياسات وإدارة وممارسات ملائمة.
- استمرار الدعوة إلى عكس مسار تراجع الاستثمار في الزراعة والموارد المائية.

ب - الأحداث العالمية الأخيرة في مجال موارد المياه وانعكاساتها على إقليم الشرق الأدنى

- 21- تدارست الهيئة الوثيقة ALAWC/NE/02/3 بعنوان "الأحداث العالمية الأخيرة في مجال موارد المياه وانعكاساتها على إقليم الشرق الأدنى".
- 22- لاحظت الهيئة أهمية الموضوعات التي سلطت الوثيقة الضوء عليها، لاسيما المتعلقة منها بالإدارة المتكاملة للموارد المائية وإصلاح الري وذلك من خلال التحديث وتشجيع استخدام التقنيات ذات الكلفة الزهيدة وتوفير التمويل لمشروعات المياه والدور المتعاظم للمياه الجوفية. وإذ لاحظ المشاركون أهمية هذه المسائل للإقليم، فقد أعربوا عن امتنانهم للمنظمة للتحليل الذي قدمته بشأن الموضوعات المعروضة للمناقشة، وعلى دعمها ومساعدتها للبلدان الأعضاء في معالجتها لهذه القضايا.
- 23- لاحظت الهيئة أن إقليم الشرق الأدنى يعاني من ندرة شديدة في المياه وأن الكثير من بلدان الإقليم ستصل في المستقبل القريب إلى مستوى الأزمة في مجال المياه، مما سيهدد تنميتها وأمنها، بما في ذلك أمنها الغذائي. ذلك لأن النمو الاقتصادي والتنمية الزراعية يعتمدان على الموارد المائية، لاسيما المياه الجوفية التي تعد المصدر الرئيسي في معظم البلدان. ومن المتوقع أن يؤدي تدهور نوعية المياه إلى تفاقم مشكلة قلة المياه. فبالإضافة إلى ندرة الموارد المائية في الإقليم، مازالت إدارة هذه الموارد تتصف بالقصور إضافة إلى افتقار قطاع المياه إلى الخدمات الملائمة.
- 24- كما لاحظت الهيئة العدد الكبير من الأحداث الدولية والإقليمية ذات الصلة بقطاع المياه خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يوضح التحديات والمخاطر الشاملة التي تواجه البلدان التي تعاني من ندرة المياه. ولقد أدركت الكثير من الحكومات والمنظمات والوكالات الدولية عظم هذه المخاطر، وسعت إلى إقامة حوار للتوصل إلى أرضية مشتركة من أجل الاتفاق على

كيفية التصدي لها على مختلف المستويات. كما أن هذه المنتديات المرتبطة بقضايا المياه قد أتاحت فرصا هامة للتشاور والتحاور. كما وفرت التوصل إلى اتفاقات عامة بشأن القضايا الرئيسية والتوصيات التي ينبغي أن تأخذها البلدان وأصحاب الشأن الآخرين في الاعتبار لتجنب الوصول إلى مستويات الأزمة في نقص المياه.

25- وإقرارا بالدور الهام لإدارة الموارد المائية، فقد أوصت الهيئة بإنشاء الأطر الملائمة التي تلتقي فيها أهداف المصالح المتباينة والمتنافسة، في أغلب الأحيان، على المياه، والتي تمكن من إيجاد التوازن بين المصالح القطاعية المتعددة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن ثمة حاجة لإدخال تغييرات هامة في العلاقات المتشابكة بين السياسة والقانون واللوائح التنظيمية والمؤسسات والمجتمع المدني والمستهلكين.

26- ولاحظت الهيئة أن أزمة المياه هي في الغالب أزمة إدارة، لذا فقد حثت البلدان على تهيئة بيئة مواتية للإدارة الرشيدة باعتبارها عنصرا أساسيا للتنمية المستدامة لموارد المياه وإدارتها. وإضافة إلى ذلك، يجب تسهيل الاتصالات بين السياسيين وغيرهم من صانعي القرار والقائمين بإدارة المياه ومستخدميها سعيا لتعزيز الإدارة الرشيدة في مجال المياه. كما أن من الضروري أن تعمل البلدان على تشجيع الاتصال وتبادل المعلومات بصورة أفضل بين أصحاب الشأن.

27- ونظراً للتنافس المتزايد بين مختلف مجالات استخدام المياه وفي ظل واقع إقليم الشرق الأدنى الذي استغلت فيه بالفعل معظم الموارد المائية المتاحة، أوصت الهيئة بالاعتماد على تحسين إدارة المياه وزيادة كفاءة استخدامها في الري باعتبارها الخيار المجدي للإقليم لزيادة مساهمة الري في إنتاج الأغذية. وتظهر التقديرات الأخيرة التي أجريت في الإقليم أن أداء الري يعتبر منخفضاً من حيث إنتاجية المياه وكفاءة عمليات الري، وذلك نتيجة لضعف إدارة مياه الري. فالري بالغمر الكامل أو الجزئي هو النمط الأكثر انتشاراً في مجال إدارة المياه إذ يغطي 93 في المائة من المساحة. كما أن أساليب الري السطحي مترافقة مع الممارسات غير السليمة قد أسفرت عن فقدان 50 في المائة على الأقل من كميات المياه المستعملة. ولا بد بالتالي من أن تصبح زيادة كفاءة وإنتاجية نظم الري واحدة من أهم الأولويات في بلدان الشرق الأدنى.

28- وإقراراً بأن نقص المياه كأولوية تحتاج إلى اهتمام خاص من كافة أصحاب الشأن في الإقليم، أيد المشاركون محتوى الورقة وتوصياتها، وركزوا على الجوانب التالية:

- إعطاء الأولوية لزيادة الوعي بشأن استخدام المياه بكفاءة أكبر ولإدارة الملائمة، لطبقات المياه الجوفية تجنباً لاستنزافها وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية.
- التركيز على زيادة إنتاجية المياه من خلال تشجيع السياسات والممارسات الملائمة بما في ذلك استخدام سلالات محاصيل مقاومة للجفاف.
- إيلاء الاهتمام الكافي لتنمية الموارد المائية على نحو مستدام، لا سيما ما يتعلق بالحد من التلوث.
- إيلاء الاهتمام لمصادر المياه الافتراضية باعتبارها عنصراً مساهماً في الأمن الغذائي.
- توفير المعلومات والتدريب لتنمية قدرات البلدان الأعضاء على تبني الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- ينبغي مراعاة حقوق المياه للفئات الفقيرة من السكان عند استرداد تكاليف خدمات المياه. كما ينبغي توخي الحرص على ألا يؤدي نظام استرداد تكاليف خدمات المياه، إلى زيادة تكاليف الأغذية الأساسية.
- الترويج لتقنيات حصاد المياه والري التكميلي وتقنيات الاقتصاد في المياه مثل ما يتعلق بحراثة الأرض والممارسات الأخرى.

الإجراءات الموصى باتخاذها من قبل البلدان الأعضاء:

- دعوة كل من بلدان الإقليم إلى إقامة إطار يمكن من خلاله تحقيق التوازن بين طلب القطاعات المتعددة على المياه لتحقيق الهدف المشترك، كما يمكن من خلاله تنشيط التفاعل المناسب بين السياسة والقانون واللوائح التنظيمية والمجتمع المدني والمستهلكين.
- حث البلدان على إيلاء الاهتمام اللازم لإدارة الطلب على الموارد المائية، من خلال إعطاء الأولوية للمياه على جداول أعمالها المالية والسياسية، ووضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة واتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحسين إدارة المياه وإنتاجيتها على نحو مستدام.
- دعوة البلدان التي تتقاسم موارد مائية مشتركة أن تعتمد نهجا قائما على تقاسم المخاطر في إدارتها لهذه الموارد المشتركة. كما ينبغي لها التعاون في التحديد المبكر للأخطار الناشئة في مجال المياه واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لدعم وضمان الاستقرار الإقليمي.
- دعوة البلدان الأعضاء على الالتزام بزيادة الاستثمارات في قطاع المياه باستخدام أموالها العامة وكذلك التمويل الخارجي والاستثمار الخاص سعيا لتحسين إنتاجية المياه.

الإجراءات الموصى باتخاذها من قبل المنظمة والمنظمات الأخرى:

- الطلب من المنظمة والمنظمات المعنية الأخرى أن تساعد البلدان الأعضاء، في وضع خطط للإدارة المتكاملة للموارد المائية ولتحسين الكفاءة المائية، وذلك للأنهار، ومستجمعات المياه والمياه الجوفية وإعادة تدوير المياه وتحتلية مياه البحر وحصاد المياه والمبادرات المشتركة في مجال البحوث.
- يطلب من المنظمة مساعدة البلدان الأعضاء في الترويج لتكنولوجيا الاقتصاد في مياه الري والإدارة الأفضل للمياه على مستوى المزرعة، إضافة إلى جمع البيانات الأساسية، وتقدير ورصد الموارد المائية الجوفية سعيا للمعالجة السليمة لمشكلات إدارة هذا المصدر والتي تبرز في مجالات عديدة.
- يطلب من المنظمة دعم البلدان الأعضاء في تنفيذ التوصيات والالتزامات التي اتخذت خلال الفعاليات العالمية والإقليمية الأخيرة في مجال الموارد المائية، حسب علاقتها بهذه البلدان وباختصاصات المنظمة وسياساتها، بما في ذلك تعزيز تنمية القدرات وزيادة التعاون الإقليمي في القضايا ذات البعد الإقليمي.
- دعوة المنظمة وغيرها من المنظمات الناشطة في قطاع المياه أن تنسق استراتيجياتها وأن تتبادل المعلومات وأن تتعاون على الترويج للإصلاحات ذات الصلة بالسياسات المائية في البلدان النامية، وأن تروج لزيادة الاستثمار من كافة مصادر التمويل في قطاع المياه.
- دعوة منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات المعنية الأخرى أن تتعاون على تقديم المساعدة الفنية للمركز الدولي للزراعة البيولوجية الملحية، والترويج لاستعمالات المياه المالحة والعسرة (النصف ملحية) في الزراعة.
- التركيز على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات والأنشطة الهادفة إلى تحسين إدارة الطلب على المياه بما في ذلك أغراض إنتاج الغذاء.

ج - التقدم المحرز في وضع استراتيجيات للتخفيف من آثار الجفاف والتخطيط للتأهب له في إقليم الشرق الأدنى

- 29- تدارست الهيئة الوثيقة ALAWUC/NE/02/5 بعنوان "التقدم المحرز في وضع استراتيجيات للتخفيف من آثار الجفاف والتخطيط للتأهب له في إقليم الشرق الأدنى".
- 30- شكرت الهيئة منظمة الأغذية والزراعة على مبادرة إعداد هذه الوثيقة الهامة التي تركز على ضرورة أن يبذل كافة أصحاب الشأن في الإقليم جهوداً متآزره لاعتماد وتنفيذ خطط تأهب وتخفيف طويلة الأجل. كما أشارت إلى أهمية توصيات التقرير وطلبت من البلدان الأعضاء ومن جميع أصحاب الشأن العمل على تنفيذ تلك التوصيات. وتعطي الورقة لمحة عامة عن وقع موجات الجفاف التي طالت الإقليم مؤخراً والتقدم المحرز في التأهب لهذا النوع من الموجات في المستقبل. وتعرض الورقة التوقعات المستقبلية، فضلاً عن التوصية بتلبية احتياجات الإقليم، كما توضح الدعم الذي قدّم من المنظمة والمنظمات الشريكة من أجل إعداد خطط إقليمية وقطرية للتأهب للجفاف.
- 31- وأشارت الهيئة إلى أنّ السنوات القليلة الماضية قد شهدت ارتفاع معدلات موجات الجفاف في كثير من بلدان الإقليم وإلى أنّ حدة الجفاف في الموجة الأخيرة في نهاية التسعينات كانت الأكثر شدة خلال الثلاثين سنة الماضية. وفي مواجهة ذلك، لا بد من أن تتركّس الفترة الفاصلة بين موجة جفاف وأخرى لإعداد وتطبيق خطط عمل قطرية لإعادة تأهيل المناطق التي تأثرت بالجفاف وللتأهب بشكل أفضل لموجة الجفاف التالية.
- 32- ونظراً للخصائص الإقليمية والدولية للجفاف، أوصى المشاركون بتعزيز الجهود الحكومية بمساعدة وكالات الأمم المتحدة وفي طبيعتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومكتب مكافحة التصحر والجفاف والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. والنداء موجّه أيضاً إلى الشركاء الرئيسيين الآخرين بما في ذلك البنك الدولي والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الجهات المانحة لتضافر جهودها لتخطيط وتنفيذ برامج التخفيف من آثار الجفاف. وبات من الضروري في الإقليم التحوّل من اعتبار الجفاف حالة طوارئ إلى اعتماد نهج جديد قائم على التخطيط والتنفيذ الطويل الأجل لممارسات مستدامة كفيلة بتبديد التأثيرات السلبية للجفاف.
- 33- كما أشادت الهيئة بجهود المنظمة في سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) والتي تضمّنّت خطة عمله إشارات متكررة إلى أهداف مشتركة مع مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والتي تشكل دعماً مباشراً لأهداف المبادرة الحالية في إطار الالتزامين الثالث والخامس. وقد كانت المنظمة خلال عقود عديدة في طليعة الساعين إلى تحسين الزراعة وتحقيق التنمية الريفية في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة الجافة التي تحولت إلى مناطق قاحلة نتيجة للجفاف والتصحر. وشملت الأنشطة المنفذة إجراءات طارئة وتأهيلية في حال حدوث جفاف أو كوارث زراعية أخرى.
- 34- وإدراكاً بالتأثيرات الإيجابية لإقامة الشبكات، أوصى المشاركون في الدورة الثالثة لهيئة الزراعة والأراضي واستعمالات المياه في الشرق الأدنى بدعوة البلدان الأعضاء لدعم "شبكة

المعلومات الإقليمية حول تخفيف آثار الجفاف في الشرق الأدنى والبحر المتوسط" التي أنشئت القائمة بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر المتوسط".

35- وإدراكاً أيضاً بأنّ الجفاف هو بالضرورة نقص في المياه بالمقارنة مع الحالات الطبيعية الأخرى، اعتبرت الهيئة إدارة الموارد المائية حجر الزاوية لأي حل مستدام للتخفيف من آثار الجفاف. وحثت على تشجيع ممارسات حصاد المياه والمحافظة على المياه في التربة واستخدام محاصيل وأنواع مراعى قادرة على تحمل الجفاف.

36- وحثت الهيئة البلدان الأعضاء على إقامة نظم للإنذار المبكر عن الجفاف باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات خطط التأهب للجفاف والتخفيف من آثاره.

37- وبالنظر إلى القيود التي اعترضت تعامل الحكومات مع الجفاف في الماضي، والتي كانت تقوم على "نهج إدارة حالات الطوارئ والأزمات"، أوصت الهيئة بلدان إقليم الشرق الأدنى اتباع "نهج لإدارة المخاطر" عند وضع استراتيجياتها القطرية للتخفيف من آثار الجفاف. هذا مع توجيه العناية الكافية للمبادرات الدولية والإقليمية في مجال التخفيف من الكوارث وإدارتها، التي تتبناها كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

38- ويتعين على المناطق المعرضة للجفاف إجراء عمليات تقدير للمخاطر ليتم تحديد "من وما الأكثر عرضة لمخاطر الجفاف وسبب ذلك". ويعتبر نموذج ملامح المناطق المعرضة للمخاطر أداة مجدية يجب أن تستوفى بياناتها لتقدير تلك المخاطر في إطار خطط التأهب للجفاف. ويمكن بالتالي أن تأخذ عملية التخطيط بعين الاعتبار القطاعات والمجموعات السكانية والمناطق الأشد عرضة للخطر.

39- وعادة ما يكون ردّ فعل أي حكومة عادة عند حدوث طارئ أو كارثة طبيعية، أن تسعى إلى اتخاذ تدابير فورية وسريعة من حيث تأمين مكونات الإغاثة من مياه الشرب وأغلاف للحيوانات وإمدادات غذائية ومأوى للمجتمعات المحلية المنكوبة. وجميع هذه الإجراءات ضرورية بالطبع لتخفيف معاناة السكان ومساعدتهم على استعادة حياتهم الطبيعية. إلا أنّ تأمين المعونة والإغاثة لا يمكن اعتباره الحل المناسب أو الدائم للمشكلة، حيث إنّ تكرار حالات الجفاف في السنوات القليلة الماضية في العديد من بلدان الإقليم أثبت أنّ تواتر موجات الجفاف قد تكرر بمعدل أسرع من الماضي، الأمر الذي يحدونا إلى العمل من أجل "نهج طويل الأجل" وإلى اتباعه.

40- ولا بد من أن يطغى مفهوم "إدارة المخاطر" على مفهوم نهج "الطوارئ ورد الفعل". وإنّ قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الأخطار وحالات الطوارئ الطبيعية يمكن تدعيمها بتعزيز كفاءتها في مواجهة هذه الحالات. ويقوم ذلك على ثلاثة مقومات رئيسية لبناء قدرات أصحاب الشأن في هذا المجال:

- وجود نظام للتنبؤ ونظام معلومات مناسب للإنذار المبكر؛
- تأهب المجتمع من خلال التوعية والاستعداد؛
- توفر إطار مؤسسي يكفل وجود آلية مناسبة لتعبئة الموارد بسرعة وفي الوقت المناسب.

41- وقد اتخذت بعض بلدان الإقليم خطوات مرموقة لإنشاء إطار مؤسسي قطري للتعامل مع قضايا الجفاف. ويعتبر المرصد الوطني للجفاف في المغرب أبلغ مثال على التخطيط الذي يمكن للحكومات الأعضاء في الإقليم القيام به. وقد قام المرصد بإجراء أبحاث وعمليات مسح لموجات الجفاف الماضية وإنشاء نظم للإنذار المبكر والتقييم والرصد المستمر لزيادة قدرة التحكم بالآثار السيئة للجفاف والتخفيف من حدة تبعاته. كما نجحت وزارة الزراعة في تونس في التركيز على قضايا التصحر والجفاف من خلال معهد المناطق القاحلة. وفي الجزائر، أنشئت في إحدى الجامعات وحدة لأبحاث المناطق القاحلة. وأسست مصر معهد بحوث الصحراء قبل أكثر من أربعة عقود مع أنّ قضايا الجفاف لا تعنيها بالدرجة الأولى نظراً إلى الدور الهامشي لقطاع الزراعة البعلية. كما تم تشكيل لجنة قومية متعددة الاختصاصات لإعداد استراتيجيات لمكافحة التصحر. وفي جمهورية إيران الإسلامية، تقوم بهذه المهمة لجنة قومية مركزية تشمل 9 وزارات ويتفرع منها عديد من اللجان الفرعية على مستوى المحافظات. وتتعامل تركيا مع موضوع الجفاف من خلال وزارة الزراعة والخدمات الريفية ومعهد أبحاث الخدمات الريفية.

42- ويحتاج الجفاف، كغيره من الأخطار الطبيعية، إلى معونة ومساهمة المنظمات والجهات المانحة الإقليمية والدولية. وتقع معظم المناطق المعرضة للجفاف والأراضي الجافة في بلدان نامية وكثير منها من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. لذا فإن مواجهة أي طارئ، كموجات الجفاف مثلاً، يفوق القدرات القطرية لتلك البلدان. كما أنّ الجفاف ظاهرة عابرة للحدود من حيث طبيعته وتأثيره. وقد يؤدي إلى هجرة السكان والثروة الحيوانية وإلى ضغط مفاجئ على الموارد الطبيعية بشكل يهدد النظم الأيكولوجية والبيئية.

43- ولا يمكن التغاضي عن دور الحكومات في وضع خطط واستراتيجيات طويلة الأجل للتأهب للجفاف وتخفيف آثاره. ولكن الأهم هو وجود "الإرادة السياسية الملزمة" على أعلى مستويات المسؤولية في شكل سياسة معلنة كأولوية قومية.

الإجراءات التي يوصى بأن تتخذها البلدان الأعضاء:

- وضع خطوط توجيهية لإعداد وتنفيذ برامج عمل قطرية لمكافحة الجفاف مع التركيز بوجه خاص على السياسات، والبنية الأساسية اللازمة، والتنسيق، والمشاركة الشعبية، والالتزام السياسي، وتوعية الرأي العام، وتدبير التمويل اللازم.
- تقديم ما يكفي من الدعم للبحوث ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بأنشطة التخفيف من آثار الجفاف، بما في ذلك: المواد الوراثية التي تتحمل الجفاف، وسلالات الحيوانات المتأقلمة مع الجفاف، والتكنولوجيا الحيوية، وبناء القدرات، وتنمية الموارد البشرية.
- تحديد المكونات الأساسية لآلية تنسيق إقليمي عملية من شأنها أن تستوعب البرامج التعاونية والأنشطة المشتركة والأطر المؤسسية، مما يؤدي إلى تناسق خطط العمل القطرية للتخفيف من الجفاف فيما بين البلدان المتجاورة.
- إشراك وتعبئة كافة قطاعات المجتمع المحلي بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والنساء والشباب، لإطلاق حملات توعية وتنقيف لكافة أصحاب الشأن عن تأثيرات الجفاف وتشعباته؛ هذا بالإضافة إلى تحديد دور كل قطاع في أنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل (إدارة

المراعي، التنمية المتكاملة للمحاصيل والثروة الحيوانية، تسويق المدخلات والمنتجات، التخزين، الإقراض، الإرشاد، المعلومات وجهود المشاركة الشعبية).

- إيجاد التسهيلات وتفعيل التشريعات والسياسات الكفيلة بخلق "آليات قادرة" تتولى اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار الجفاف وتنفيذها على مستوى المنطقة والمحافظات والدولة ككل.
- إقامة الاتصالات اللازمة مع المنظمات الإقليمية والدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات والمجموعات المهتمة من أجل متابعة أنشطة تخفيف آثار الجفاف على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- إيلاء العناية الكافية للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للجفاف في إطار "خطط التأهب وتخفيف الآثار" والتي يجب أن تكون شاملة ومتكاملة بحيث تشمل إعادة تأهيل وتنمية القطاعات المعنية الأخرى التي طالها الجفاف (المراعي والثروة الحيوانية والغابات وإنتاج المحاصيل) مع الحرص على حماية البيئة.
- توفير الدعم السياسي على أعلى المستويات الممكنة لتبني إجراءات تخفيف آثار الجفاف وتنفيذها في الوقت المناسب.

التدابير التي يوصى بأن تتخذها منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات:

- تقديم المعونة الفنية والدعم الاستشاري إلى البلدان الأعضاء فيما يتعلق بوضع خطط طويلة الأجل للتخفيف من آثار الجفاف وإدارته.
- دعم المساعي القطرية للمبادرة بوضع خطط من هذا القبيل من خلال دراسات رائدة، وتمويل بعثات الخبراء، والمستشارين، والمراجعة القطاعية.
- تمويل بعض الدراسات الإقليمية الهادفة والتقارير والمشاريع الإقليمية مع توضيح الأهداف وتقديم بيان عملي لها ولمنجزاتها.
- دعم التوثيق المنظم والمعلومات الضرورية المتعلقة بحدوث الجفاف، بما في ذلك نظم الإعلام والإنذار المبكر وإقامة الشبكات في هذا الصدد.
- مساعدة البلدان في تحديد وصياغة المشاريع/البرامج؛ وإعداد الوثائق اللازمة للعرض على المانحين من أجل التمويل.
- الدخول في اتفاقات تقاسم التكاليف و/أو كوكالة منفذة لهذه المشاريع.
- مواصلة تقديم خدمات التدريب للكوادر المحلية من البلدان الأعضاء للمساعدة على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في هذا المجال.

د - نحو إدماج نظم أراضي الرعي والمراعي والثروة الحيوانية لتحقيق الزراعة المستدامة في بلدان إقليم الشرق الأدنى

- 44- تدارست الهيئة الوثيقة ALAWUC/NE/04/4 بعنوان "نحو إدماج نظم أراضي الرعي والمراعي والثروة الحيوانية لتحقيق الزراعة المستدامة في بلدان إقليم الشرق الأدنى".
- 45- وأشارت الهيئة إلى أنّ أراضي الرعي والمراعي تشكل مورداً هاماً كما يظهر من خلال تنوع النباتات والمنتجات وتعدد المواطن والنظم الأيكولوجية الطبيعية وكونها تشمل أوسع مساحة مخصصة لنوع واحد من استخدام الأراضي في الإقليم. كما أشارت إلى تزايد وتنوع الثروة الحيوانية في الإقليم وأهميتها بالنسبة إلى الأمن الغذائي الرعوي والقطري.
- 46- ولاحظت الهيئة أيضاً أنّ المراعي وأراضي الرعي تلعب دوراً هاماً في تجديد الموارد الوراثية وصيانتها وتساهم في حماية التربة والمياه وباتت تعتبر عنصراً رئيسياً لامتصاص الكربون الأمر الذي أدركت أهميته الآن نظراً إلى المخاطر المتنامية نتيجة الاحترار العالمي وتغير المناخ.
- 47- لكن في مناطق كثيرة من الإقليم، تتراجع القدرة على تأمين هذه المنتجات وعلى تأدية تلك الوظائف نتيجة لمجموعة من العوامل البيئية ومن فعل الإنسان. والاتجاه العام السائد هو انحسار المساحات وانخفاض كمية الأعلاف المنتجة وجودتها. وأدت التغيرات المعاكسة في توليفة نباتات الرعي بفعل تأثيرات الرعي المفرط إلى تفاقم انخفاض إنتاج الأعلاف الأصلية وإلى تدهور مستودع جينات الأصناف، مما يهدد التنوع الحيوي.
- 48- نوهت الهيئة بالجهود المحمودة لتحسين أراضي الرعي المتردية من خلال زراعة الشجيرات العلفية المناسبة. وتم اعتماد التقنيات والمعدات اللازمة للبذر المباشر والمحافظة على رطوبة التربة، بما يعود بالنفع على الأنواع الأصلية وعلى الأنواع التي أعيدت زراعتها. كما عبرت الهيئة عن امتنانها لجهود الحكومات والوكالات الدولية والمراكز الدولية للأبحاث، التي قامت بعدة محاولات لتحسين إمدادات الأعلاف من أراضي الرعي ومن المراعي الطبيعية والمزرعة، فضلاً عن المحاصيل العلفية بغرض تحفيز الإنتاج الحيواني تحت مختلف النظم الزراعية.
- 49- وأكدت الهيئة على أهمية المواضيع التي أوضحتها الوثيقة ومدى مساهمتها في التوصل إلى وسيلة متكاملة وإلى التخطيط للموارد المكتملة للمراعي وإدارتها بواسطة نظام متكامل. وتم توجيه الشكر إلى منظمة الأغذية والزراعة لإيضاح حالة أراضي الرعي واتجاهاتها والبدائل السياسية من أجل إدارتها ودمجها ضمن الموارد الزراعية الأخرى من خلال التخطيط المنسق لاستخدام الأراضي وتمكين المجتمع المحلي وتعزيز حقوق المستخدمين والحيارة.
- 50- وأكد المشاركون على أهمية أراضي الرعي والمراعي ودمجها مع النظم الأخرى لإنتاج المحاصيل وأدركوا الحاجة إلى:
- اعتبار أراضي الرعي والمراعي مورداً متعدد الاستخدامات والعمل على إدارتها على نحو مستدام.
 - إقامة نظم مقبولة وفعالة للحيارة واستخدامات الأراضي وحقوق المستخدمين.

- ضرورة وضع إطار مؤسسي لمشاركة المجتمع المحلي وخلق الحوافز الكافية لتفعيل هذه المشاركة.
- تعبئة كافة أصحاب الشأن للمشاركة في وضع الأولويات وتقاسم المسؤوليات وتجنب تضارب المصالح بين أصحاب الشأن أو المساعدة على إيجاد حل لها.
- إجراء التعديلات اللازمة في التشريعات كي تشمل النهج الجديدة والتغيرات المؤسسية والسياسية.
- تقديم معلومات وبيانات مساندة موثوق بها لاتخاذ القرارات المناسبة لا سيما في مجال رصد المساحات المخصصة كمراعي.
- تحفيز القطاع الخاص لممارسة نظم إنتاج متكاملة وتقديم الخدمات للمنتجين.

الإجراءات التي يوصى بأن تتخذها البلدان الأعضاء:

- تأكيد مبدأ المشاركة في إدارة المراعي حيث يكون المنتجون وغيرهم من أصحاب الشأن شركاء مع الوحدات الحكومية في التصميم والتنفيذ والمراقبة من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للمراعي.
- إعداد خطط قطرية ومحلية لاستخدام الأراضي بغرض التوفيق بين الطلبات المتضاربة وخلق الشعور بأن ملكية الأراضي والموارد هي للمجتمعات المحلية ومجموعات المنتجين.
- إقامة نظم متكاملة من شأنها أن تضمن إدماج الثروة الحيوانية في نظم الإنتاج الزراعي بما يعزز الإنتاجية الزراعية ويزيد إنتاج الأغذية والدخل ويرتقي بنوعية حياة المجتمعات المحلية الريفية.
- تقديم الدعم والخدمات المؤسسية اللازمة في المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً فيها. ويشمل هذا الدعم البنية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية والمعلومات وغيرها من الخدمات الأساسية.
- تأكيد الإدارة المستدامة لموارد أراضي الرعي والمراعي بما يكفل تلبية احتياجات الثروة الحيوانية ويضمن حماية التربة ومستجمعات المياه ويؤمن سبل العيش المستدام للمجتمعات الريفية التي تعتمد عليها.
- ضمان حماية البيئة بالمحافظة على التنوع الحيوي.
- تيسير إجراءات التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المنتجين والقطاع الخاص من أجل إقامة نظم إنتاج متكاملة ومستدامة.
- إجراء أبحاث عن النظم المتكاملة الخاصة بالمناطق الزراعية الأيكولوجية بتشجيع من النظم القومية للبحوث الزراعية ومراكز الأبحاث. وينبغي بذل المزيد من الجهود وإعطاء أهمية أكبر لمساهمة المنتجين وإشراكهم في إجراء التجارب الحقلية وفي فهم مغزاها للتشجيع على تبنيها.

التدابير التي يوصى بأن تتخذها منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات:

- مساعدة البلدان الأعضاء على وضع استراتيجيات ومبادئ لحيازة الأراضي تناسب الاستخدام المستدام لموارد أراضي الرعي بالمشاركة التامة من الرعاة وأصحاب الشأن الآخرين، بما في ذلك المشاركة الفاعلة من جانب المنظمات غير الحكومية.
- إعداد قاعدة بيانات تشمل ما أنجز من أعمال في مجال أراضي الرعي والمراعي بالإقليم، من أجل توثيق البرامج والمشاريع الناجحة في الإقليم ونقل التكنولوجيا واستخدامها.
- تقديم المعونة الفنية للبلدان الأعضاء في مجال إنتاج بذور المراعي الأصلية واستخدامها بشكل فعال في برامج إعادة تأهيل أراضي الرعي.
- معاونة البلدان الأعضاء على بناء قدراتها القومية في المجالات المتصلة بأراضي الرعي والمراعي كلما طلبت ذلك.

هـ - سياسات وتشريعات البذور في ضوء المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وبروتوكول كارتاجينا بشأن الأمان البيولوجي

51 - تدارست الهيئة الوثيقة ALAWUC/NE/04/6 بعنوان سياسة وتشريعات البذور في ضوء المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وبروتوكول كارتاجينا بشأن الأمان البيولوجي.

52 - أشارت الهيئة إلى أهمية هذه الوثيقة التي تقدم بإيجاز نظرة شاملة حول أنظمة البذور كما تناقش الآثار المحتملة للإطارات التنظيمية الجديدة على السياسات الوطنية والتشريعات الخاصة بالبذور. وعلاوة على ذلك فإنها توصي الدول بالأخذ في الاعتبار بتوصيات حلقات عمل الخبراء بشأن سياسات البذور وطوارئ البذور والإغاثة بها والبذور معلنة الجودة التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة كجزء من عملياتها الاستشارية حسب ظروف كل دولة.

53 - كما اقترح المشاركون على الدول الأعضاء المسارعة إلى الموافقة على المعاهدة الدولية للموارد النباتية للأغذية والزراعة وبروتوكول كارتاجينا وذلك لأهميتها في المحافظة على مصالح الدول الأعضاء بالإقليم.

الإجراءات التي يوصى بأن تتخذها البلدان الأعضاء:

- الاهتمام بدرجة أكبر بنظم البذور نظراً لطبيعتها الديناميكية والمعقدة ولذا يجب ربطها بالموارد الوراثية النباتية من أجل المحافظة على الأغذية والزراعة، لا سيما على مستوى المزرعة.
- دعوة البلدان عند استحداث تشريعاتها القطرية لسياسات البذور مراعاة التطورات الدولية مثل بدء نفاذ بروتوكول كارتاجينا بشأن الأمان البيولوجي وتنقيح الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والنفاذ الوشيك للمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- الأخذ بالإعتبار توصيات حلقات عمل الخبراء بشأن سياسة البذور وطوارئ البذور والإغاثة والبذور معلنة الجودة التي عقدتها المنظمة خلال سنة 2003، وذلك كوسيلة للإسهام في تحقيق أهداف خطة العمل الدولية والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

التدابير التي يوصى بأن تتخذها منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات:

- المساعدة في التعرف على فرص بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص في ميدان نظم البذور.
- المساعدة على تشجيع العمليات التشاركية لتطوير أطر تنظيمية للبذور وجمع المعلومات عن النماذج التنظيمية للبذور القائمة في شتى الأقطار.
- تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في جمع وتبادل الخبرات المتراكمة بما في ذلك أفضل الممارسات والدراسات القطرية لقضايا البذور.
- تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في تنفيذ خطة العمل الدولية لحفظ الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام للأغذية والزراعة.
- إدارة المعلومات المتعلقة بعمليات الإغاثة في حالات طوارئ البذور والعمل على نحو أوثق مع المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية وكذلك المنظمات الغير حكومية والمؤسسات المحلية في تنفيذ المشاريع.
- الإنتهاء من إعداد الطبعة المنقحة لوثيقتها بشأن البذور معلنة الجودة (QDS) والتشجيع على تنفيذ ما جاء فيها في دول إقليم الشرق الأدنى.
- تهيئة منتدى لمناقشة تناسق القضايا التنظيمية للبذور لتيسير إنتقال البذور فيما بين البلدان.

و - التكنولوجيا الحيوية لإنتاج المحاصيل في إقليم الشرق الأدنى: مع الإشارة إلى المحاصيل المعدلة وراثياً على وجه الخصوص

- 54 - تدارست الهيئة المذكورة التعريفية ALAWUC/NE/04/INF/6 بعنوان التكنولوجيا الحيوية لإنتاج المحاصيل في إقليم الشرق الأدنى: مع الإشارة إلى المحاصيل المعدلة وراثياً على وجه الخصوص.
- 55 - عبرت الهيئة عن شكرها لمنظمة الأغذية والزراعة على المذكرة التعريفية الشاملة والمختصرة حول الموضوع، وأشارت إلى حساسية وتعقيد هذه المسألة التي أثارَت العديد من التساؤلات المناقضة كما لاحظت أيضاً أن معظم المعلومات المتوافرة تركز على مزايا المحاصيل المعدلة وراثياً بينما يتوفر القليل عن أضرارها المحتملة على المدى المتوسط والطويل.
- 56 - إدراكاً لأهمية التكنولوجيا الحيوية بما فيها المحاصيل المعدلة وراثياً في زيادة إنتاجية الغذاء والمساعدة على مكافحة الجوع، أوصت الهيئة بوجوب إتباع البروتوكولات والمعاهدات التي من شأنها الحماية من المخاطر المحتملة على الصحة والبيئة على المدى البعيد. وفي هذا الإطار طلب المشاركون من منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات المحايدة ذات الصلة، المساعدة من أجل إتباع هذه الاتفاقيات وكذلك العمل على إجراء البحوث التطبيقية في إقليم الشرق الأدنى لتقدير أثارها السلبية المحتملة. ويمكن للمراكز البحثية في بعض دول الإقليم ذات الكفاءة في هذا المجال المساعدة من أجل هذا الغرض.

الإجراءات التي يوصى بأن تتخذها البلدان الأعضاء:

- إدراك أن التكنولوجيا الحيوية هي إحدى الأدوات الهامة لزيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين جودتها.

- إعداد توجيهات سياسية واضحة عن التكنولوجيا الحيوية تشمل الأطر التشريعية مع تفعيل تطبيقها.
- الصياغة الجيدة لاستراتيجية قومية للأبحاث الزراعية والنظم، مع وضوح الأهداف والغايات للزراعة التقليدية، وتنمية التكنولوجيا الحيوية الزراعية وتشجيع تعاون القطاعين العام والخاص لهذا الغرض.
- الترويج لمفهوم مزايا ومخاطر التكنولوجيا الحيوية، وخاصة المحاصيل المعدلة وراثياً.
- دعم الكفاءات في مجال تربية النباتات بوجه عام بما في ذلك التطبيقات المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية بطريقة واعية وأمنة.

التدابير التي يوصى بأن تتخذها منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات:

- المساعدة، كجهة محايدة، في العمل على إتباع الاتفاقيات الدولية للحماية من المخاطر المحتملة للمحاصيل المعدلة وراثياً على المدى الطويل وإجراء المزيد من البحوث التطبيقية في إقليم الشرق الأدنى لتقييم تلك الآثار السلبية المحتملة.
- دعم شبكة العمل الإقليمية للأمان البيولوجي لغرب آسيا وشمال أفريقيا (West Asia and North Africa (WANA) لتعزيز بناء الكفاءة ونشر البيانات اللازمة لمعالجة الآثار البيئية المحتملة من المحاصيل المعدلة وراثياً.
- إنشاء شبكة إقليمية لحقوق الملكية الفكرية (IPP) مشابهة للمؤسسة الأفريقية للتكنولوجيا الزراعية لتسهيل الحصول على حقوق استخدام التقنيات المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية. وقد عبرت إيران عن رغبتها في إستضافة هذه الشبكة.

ثالثاً: بنود ختامية

أ - مذكرات إعلامية

57- وزعت الوثائق التالية باعتبارها مذكرات إعلامية:

- أولويات واستراتيجيات ما بعد الحصاد في الإقليم
- التعليم من أجل التنمية الريفية/ القضايا والانعكاسات في الشرق الأدنى
- تقرير عن حالة التوقيع والتصديق على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
- تحسين خدمات التسويق الزراعي لدعم تنمية الصادرات

58- وزع البنك الإسلامي للتنمية، الذي شارك في هذه الدورة بصفة مراقب، رسالة وجهها أمينه العام إلى الهيئة من خلال أمانتها، وأعرب فيها عن شكره لمنظمة الأغذية والزراعة على عملها الدؤوب في ميداني الموارد المائية والزراعة لتحسين إنتاج الأغذية. كما قدم لمحة عامة عن الجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامي، مشدداً على عزم المنظمة على تعزيز الأمن الغذائي، كما أعلن أن المنظمة على أهبة الاستعداد للتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في معالجة هذا الموضوع معاً. وأشار أيضاً إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي تشيد بسياسات منظمة الأغذية والزراعة وتدعم اقتراحاتها ووجهات نظرها، وأنها ستستمر في بذل قصارى جهدها في التعاون معها لتقوية أواصر

التعاون الزراعي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهم من الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة.

59- أعربت الهيئة عن شكرها لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأمينها العام على الدعم والمشاركة في الدورة الثالثة.

60- وزع أعضاء في الهيئة، هم إيران وتركيا، مذكرات إلى الهيئة تعرض لمحات عامة عن تجاربهما في المجالات التي طالتها المواضيع المعروضة خلال الدورة الثالثة. وتلقوا الشكر من المشاركين على مشاربتهم هذه التجارب.

ب - المواضيع المعروضة للمناقشة خلال الدورة الرابعة

- 61- تدارست الهيئة مواضيع مختلفة معروضة للمناقشة خلال الدورة القادمة وأوصت بانتقاء بنود جدول أعمال الدورة القادمة من المواضيع التالية:
- إعادة استخدام المياه العادمة: خفض تكاليف المعالجة ووضع معايير قطرية لإعادة الاستخدام المأمون في الزراعة.
 - المحاصيل المعدلة وراثيا: تقديم الدعم لإجراء مزيد من الدراسات لتقدير تكيفها وملاءمتها للإقليم، ودورها في ضمان مستوى أكبر من الأمن الغذائي، قبل البدء في استخدامها.
 - تقييم إمكانية خفض مستوى الملوحة بالمياه المالحة والمياه العسرة، بما في ذلك من خلال استخدام الطاقة الشمسية وكذا خفض التكاليف اللازمة لذلك من أجل تشجيع استعمالها بدرجة أكبر للزراعة.
 - تقدير إمكانية حصاد الضباب من أجل الزراعة والإنتاج الحيواني.
 - تعزيز دور الجنسين في الزراعة.
 - تعزيز دور الإعلام التكنولوجي في ميدان الزراعة.
 - تجميع نتائج التجارب الإقليمية في ميدان إدارة المراعي وأراضي الرعي، مع التركيز على الإنجازات الإيجابية والدروس المستخلصة في إقليم الشرق الأدنى.
 - استحداث وتنفيذ نظم حماية النباتات والحجر الزراعي باعتبارها وسائل لتحسين الرقابة على الجودة وتشجيع الصادرات.
 - التقدم المحرز في ميدان التأهب والتخطيط لمكافحة الجفاف في إقليم الشرق الأدنى.
 - تنمية القدرات في ميدان الرقابة على الأغذية لتحقيق قدر أكبر من الأمن وكذا كوسيلة لتشجيع الصادرات.
 - تعزيز كفاءة الدول الأعضاء لتصدير المنتجات الزراعية.
 - تشجيع زيادة كفاءة الإنتاجية الزراعية للمياه من خلال تحديث طرق الري، وتحسين إدارة مياه الري على مستوى المزارع، و نقل الإدارة للمزارعين، واستعادة تكلفة خدمات مياه الري.
 - ترويج دور نقل التكنولوجيا والإرشاد في تحسين استخدام كفاءة المياه و تحفيز المزارعين.

ج - تاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة

62- بالنظر إلى قرار منظمة الأغذية والزراعة عقد اجتماع هيئة الزراعة والأراضي واستعمالات المياه في الشرق الأدنى بالتوازي مع المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، سوف يحدد تاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة بعد تحديد تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الإقليمي القادم للشرق الأدنى وستعلم به البلدان الأعضاء.

د - الموافقة على التقرير

63- اعتمدت الهيئة التقرير بعد مناقشته وأدخلت عليه بعض التعديلات الطفيفة.

هـ - اختتام الدورة

64- عبر السيد محمد الفيحاني رئيس الدورة الثالثة عن شكر حكومته للمقرر وأمانة المنظمة على إعدادهما للتقرير الجيد المتكامل الذي عكس وقائع المناقشات والتوصيات الموجهة للدول الأعضاء ولمنظمة الأغذية والزراعة، كما شكر أمانة المنظمة على تنظيمها الجيد لعقد هذا الاجتماع وإعدادها لوثائق جيدة للدورة وعلى الترتيبات التي أدت إلى إنجاز هذا الاجتماع بنجاح.

وفي الختام شكر المشاركين على المستوى العالي لمشاركاتهم في المناقشات، وأعرب عن رغبته في الالتقاء بهم مرة أخرى أثناء انعقاد الدورة الرابعة للهيئة.

65- عبّر المدير العام المساعد والممثل الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للشرق الأدنى الدكتور/ محمد البريثن عن عميق امتنان منظمة الأغذية والزراعة لحكومة قطر عامة ولوزارة شؤون البلديات والزراعة على وجه الخصوص على دعوتهم الكريمة لاستضافة الدورة، كما شكر ممثلي الدول الأعضاء والمراقبين على مساهماتهم ومناقشاتهم البناءة ومشاركاتهم، كما شكر كل من رئيس الاجتماع على حسن إدارته للجلسات، والمقرر على المساعدة في تدوين آراء المشاركين، والمترجمين، على عملهم المتميز، وإدارة فندق رينتز كارلتون على خدماتهم وتسهيلاتهم. كما شكر أيضاً اللجنة التنظيمية الوطنية على كافة خدماتهم. وأشار إلى أن منظمة الأغذية والزراعة ومكتبها الإقليمي بالشرق الأدنى سوف يأخذان بعين الاعتبار جميع التوصيات عند إعداد برامج عملهم المستقبلية.

66- تمنى الرئيس للمشاركين رحلة آمنة لأوطانهم وأعلن عن إختتام الدورة الثالثة للهيئة في الساعة الخامسة وثلاث دقائق من يوم 11 مارس/أذار 2004.

(المرفق بـ)

APPENDIX B

قائمة بأسماء المشاركين

LIST OF PARTICIPANTS

الدول الأعضاء في الهيئة

MEMBER NATIONS OF THE COMMISSION

AFGHANISTAN

أفغانستان

BAHRAIN

البحرين

CYPRUS

قبرص

EGYPT

جمهورية مصر العربية

Shaalan Nasr SHAALAN
Chairman of Land, Water and Environment Research
Institute
Ministry of Agriculture and Land Reclamation
Cairo

شعلان نصر شعلان
رئيس معهد بحوث الأراضي و المياه و البيئة
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
القاهرة

IRAN, ISLAMIC REPUBLIC OF

جمهورية إيران الإسلامية

Mojtaba RAJABBAIGI
Director-General
Office for International and Regional Organizations
(IRO)
Ministry of Jihad-e-Agriculture
Tehran

Arzhang JAVADI
Director-General
Agricultural Research and Education Organization
Agricultural Engineering Research Institute\
Ministry of Jihad-e-Agriculture
Tehran

Farah-Ara NOWROUZI (Ms.)
Deputy-Director
Agricultural Planning and Economic Research
Institute
Ministry of Jihad-e-Agriculture
Tehran

Reza SOHRABI
Director-General
Study and Evaluation Department (SED)
Ministry of Jihad-e-Agriculture
Tehran

IRAQ

العراق

JORDAN

الأردن

Abdallah AL-NAIMAT
Director of Land and Irrigation Directorate
Ministry of Agriculture
Amman

عبدالله النعيمات
مدير مديرية الأراضي و الري
وزارة الزراعة، عمان

KUWAIT

الكويت

Mohamed JAMAL
Head, Irrigation Engineering Department
Public Authority for Agriculture Affairs and Fish
Resources (PAAFR)
Kuwait

محمد جمال
رئيس قسم هندسة الري
الهيئة العامة للزراعة و الثروة السمكية ،
الكويت

Hani HAJIA
Agricultural Engineer
PAAFR
Kuwait

هاني حاجية
مهندس زراعي
الهيئة العامة للزراعة و الثروة السمكية ،
الكويت

Mohamed Mansour AL-MUWEIL
Assistant Chemical Supervisor
PAAFR
Kuwait

محمد منصور المويل
مساعد مشرف كيمياء
الهيئة العامة للزراعة و الثروة السمكية ،
الكويت

AbdulNabi Rashed AL-SHERAZI
Analyst
PAAFR
Kuwait

عبد النبي راشد الشيرازي
محلل مبتدئ عينات
الهيئة العامة للزراعة و الثروة السمكية ،
الكويت

LEBANON

لبنان

Louis LAHOUD
Director-General
Ministry of Agriculture
Beirut

لويس لحود
مدير عام
وزارة الزراعة ، بيروت

Selim ROUKOZ
Irrigation Engineer
Ministry of Agriculture
Beirut

سليم روكز
مهندس ري
وزارة الزراعة ، بيروت

LIBYA

الجمهورية العربية الليبية

MAURITANIA

موريتانيا

MOROCCO

المغرب

OMAN, SULTANATE OF

سلطنة عمان

Salem Bin Ali AL-MAAMARI
Assistant to Director-General of Agriculture for
Irrigation and Agricultural Lands
Ministry of Agriculture & Fisheries
Muscat

سالم بن علي المعمرى
مساعد مدير عام الزراعة للري و الأراضي
الزراعية
وزارة الزراعة و الثروة السمكية ، مسقط

PAKISTAN

باكستان

Saifullah MARWERT
Counsellor, Embassy of Pakistan in Qatar
Doha

QATAR

قطر

Mohammad Bin Fahd AL-FAYHANI
Under-Secretary
Ministry of Municipal Affairs and Agriculture
Doha

محمد بن فهد الفيحاني
الوكيل المساعد للشئون الزراعية
وزارة الزراعة و الثروة السمكية ، مسقط

Hamad Saad AL-SAAD
Head of Plant Tissue Culture Laboratory
Ministry of Municipal Affairs and Agriculture
Doha

حمد سعد آل سعد
رئيس مختبر زراعة الأنسجة النباتية
وزارة الشئون البلدية و الزراعة ، الدوحة

Ahmed ABDELMALEK
Head of Water Research
Department of Agriculture and Water Research
Ministry of Municipal Affairs and Agriculture
Doha

أحمد عبد الملك
رئيس قسم البحوث المائية
إدارة البحوث الزراعية و المائية
وزارة الشئون البلدية و الزراعة ، الدوحة

Akeel KHALIDI
Alternative Representative
Embassy of Qatar, Rome

عقيل الخالدي
ممثل سفارة دولة قطر، روما

Abdulla Ibrahim AL-SADA
Director of Maintenance and Agricultural Production
Department
Ministry of Municipal Affairs and Agriculture
Doha

عبد الله إبراهيم السادة
رئيس قسم الصيانة و الإنتاج الزراعي
وزارة الشؤون البلدية و الزراعة
الدوحة

Mohamed Abdullah Al-Siddiqi ALEMADI
Director of Aforestation and Range Department
Ministry of Municipal Affairs and Agriculture
Doha

محمد عبد الله الصديقي العمادي
رئيس قسم التشجير و المراعي
وزارة الشؤون البلدية و الزراعة ، الدوحة

Ali Ben Fahd AL-HAJRI
Qatar Representative to FAO in Rome

علي بن فهد الهاجري
الممثل الدائم لقطر لدى المنظمة ، روما

SAUDI ARABIA, KINGDOM OF

المملكة العربية السعودية

Abdulrahman Nasser AL-DAWOOD
Director of Rangeland Management
Ministry of Agriculture
Riyadh

عبد الرحمن ناصر الداود
مدير تنمية و تطوير المراعي
وزارة الزراعة ، الرياض

Abdullah Mustafa AL-SHANKITI
Agricultural Researcher
National Centre for Agricultural Researches
Ministry of Agriculture
Riyadh

عبد الله مصطفى الشنقيطي
باحث زراعي
المركز الوطني لأبحاث الزراعة
وزارة الزراعة ، الرياض

Nasser Mohamed AL-OTAIBI
Agricultural Engineer
Department of Agricultural Researches
Ministry of Agriculture
Riyadh

ناصر محمد العتيبي
مهندس زراعي
إدارة الأبحاث الزراعية
وزارة الزراعة ، الرياض

Ibrahim Ali AL-FOZAN
Director of Barren Land Sector
Ministry of Agriculture
Riyadh

إبراهيم علي الفوزان
مدير شعبة الأراضي البور
وزارة الزراعة ، الرياض

SUDAN

السودان

Mamoun DAWELBEIT
Director-General
Technology Transfer & Extension Administration
Ministry of Agriculture and Forestry
Khartoum

مأمون ضو البيت
مدير عام
نقل التقانة و الإرشاد
وزارة الزراعة و الغابات ، الخرطوم

Ahmed Khaled EL-DAW
Irrigation and Water Resources Engineer
Ministry of Irrigation
Khartoum

أحمد خالد الضو
مهندس الري و الموارد المائية
وزارة الزراعة و الغابات ، الخرطوم

Mohamed Said Ali Mohamed HARBI
Permanent Representative of the Republic of Sudan to
FAO, Rome
Chairman of the Near East Group, Rome

محمد سعيد علي محمد حربي
الممثل الدائم للسودان لدى المنظمة ، روما
رئيس مجموعة الشرق الأدنى بالمنظمة

SYRIA

سورية

Awadis ARSALAN
Deputy Director of Natural Resources Research
Department
General Commission for Scientific Agricultural
Research
Ministry of Agriculture and Agrarian Reform
Damascus

اويديس ارسلان
نائب مدير قسم بحوث الموارد الطبيعية
اللجنة العامة للبحوث العلمية الزراعية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
دمشق

TUNISIA

تونس

TURKEY

تركيا

Hasan Huseyin COSKUN
Under-secretary
Ministry of Agriculture and Rural Affairs
Ankara

Huseyin VELIOGLU
General Director
General Directorate of Agricultural Production and
Development
Ministry of Agriculture and Rural Affairs
Ankara

Hasan EKIZ
Director General, Agricultural Research
Ministry of Agriculture and Rural Affairs
Ankara

Gulgonul Fatma BUYUKDURA (Ms.)
Director of Section
Department of External Relations and EU
Coordination
Ministry of Agriculture and Rural Affairs
Ankara

Sule OZKAYA (Ms.)
Counsellor DCM
Turkish Embassy in Qatar, Doha

UNITED ARAB EMIRATES

Habib Hussain ABBOUDI
Director of Planning and Follow-up
Ministry of Agriculture and Fisheries
Abu Dhabi

Rahma Bin Abdulrahman AL-SHAMSI
Third Secretary
Embassy of the United Arab Emirates in Qatar
Doha

الإمارات العربية المتحدة

حبيب حسين العبودي
مدير مكتب التخطيط و المتابعة
وزارة الزراعة والثروة السمكية، أبر ظبي

رحمه بن عبد الرحمن الشامسي
سكرتير ثالث
سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في
قطر، الدوحة

YEMEN, REPUBLIC OF

Khader ATROOSH
Irrigation and Water Management Specialist
Ministry of Agriculture and Irrigation
Sanaá

الجمهورية اليمنية

خضر عطروش
أخصائي ري و إدارة مياه
وزارة الزراعة و الري ، صنعاء

مراقبون من دول أعضاء من الإقليم

OBSERVERS FROM MEMBER NATIONS IN THE REGION

ALGERIA

الجزائر

AZERBAIJAN

ازربايجان

DJIBOUTI

جيبوتي

KAZAKHSTAN

كازاخستان

KYRGYZ REPUBLIC

جمهورية قرغيزيا

MALTA

مالطا

PALESTINE

فلسطين

TAJIKISTAN

طاجيكستان

TURKEMISTAN

تركمستان

UZBEKISTAN

أوزبكستان

مراقبون من دول أعضاء من خارج الإقليم
OBSERVERS FROM MEMBER NATIONS NOT IN THE REGION

FRANCE

UNITED KINGDOM

UNITED STATES OF AMERICA

ممثلو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة
REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

مراقبون عن منظمات حكومية دولية
OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS (IGOs)

**ORGANIZATION OF THE ISLAMIC
CONFERENCE (OIC)**

Albaraa Farouk TARABZOUNI
Economical Affairs
Jeddah

SAUDI FUND FOR DEVELOPMENT (SFD)

Qassem Mohamed AL-AMER
Senior Specialist
Riyadh

Saud AL-ABDULHADI
Economical Studies Specialist
Department of Research and Economic Studies
Riyadh

مراقبون عن منظمات دولية غير حكومية
**OBSERVERS FROM INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS
(INGOs)**

**INTERNATIONAL CENTRE FOR
AGRICULTURAL RESEARCH IN THE
DRY AREAS (ICARDA)**

Ahmed El-Tayeb OSMAN
Pasture Forage and Range Ecologist
Dubai

مراقبون عن منظمات غير حكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS (NGOs)

**ASSOCIATION NATIONALE POUR LA
PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT ET
LA LUTTE CONTRE LA POLLUTION**

Abla MEDAGUINE (Ms.)
Vice President
Algeria

CENESTA

Maryam RAHMANIAN (Ms.)
Iran

FIAN- NORWAY

Kristin KJAERET (Ms.)
Executive Director
Norway

**UNION NATIONALE DE LA FEMME
TUNISIENNE / ALLIANCE FEMME ET
ENVIRONNEMENT**

Leila BAHRI
President
Tunisia

ASSOCIATION DES AMIS DE LA SAOURA

Mohammed BENDADA
President
Algeria

NAURZUM

Tatyana BRAGINA (Ms.)
Kazakhstan

APNEK

Karim AKROUT
Tunisia